Commission on Growth and Development
The Growth Report
Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development
(Washington, DC: The Commission, 2008). 180 p.

تقرير النمو:
استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة

إيناس محمد الجعفراوي(*)

مدرّسة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

ـ ١ ـ

صدر **تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة** في عام ٢٠٠٨، الذي يبلغ عدد صفحاته ١٨٠ صفحة، بعد أن استغرق ما يقارب عامين من قِبل أعضاء لجنة النمو والتنمية (الذين بلغ عددهم ٢١ عضواً). وقد تم تمويل هذه اللجنة ومساندتها من قبل حكومات أستراليا والسويد وهولندا والمملكة المتحدة، ومؤسسة وليام وفلورا هيوليت، والبنك الدولي. وتضمن التقرير أفضل الآراء الموجودة حول السياسات والاستراتيجيات التي يركز عليها النمو الاقتصادي السريع والمستمر وجهود تخفيض أعداد الفقراء، وذلك لتقديم نتاج هذا الجهد إلى قادة البلدان النامية، مع تضمين التقرير للدروس المستخلصة من تجارب الدول التي حققت نجاحاً في تحقيق النمو، منذ الحرب العالمية الثانية. كما يوضح التقرير أن تحقيق معدلات نمو سريعة ومطردة، ليس بالأمر المستحيل، محاولاً البحث عن الاستراتيجيات التي مكنت الدول النامية من تحقيق معدلات نمو سريعة ومطردة تقوم على العدالة، إذ يشدد على أهمية تبني أسلوب مرن وبراغماتي في سياسات النمو والتنمية، دون وصفات جاهزة واجبة الاتباع. وقد كان هذا داعياً لوصف التقرير من قبل وزير الاستثمار المصري، والمشارك في إعداده، أ. د. محمود محيي الدين، من خلال مقالة له بعنوان «التنمية في عالم متغير»، بأنه يعد نقلة نوعية في فهم أسباب النمو الاقتصادي، وتحرراً من أسرار ما يعرف بـ «توافق واشنطن» (Washington Consensus)، موضحاً أهمية التقرير في كونه واضعاً لأهمية النمو الاقتصادي في مركز الصدارة من حيث الأولوية في السياسات المتبعة، باعتبار هذا النمو معيناً على تحقيق أهداف التنمية (من مكافحة الفقر، وإتاحة فرص العمل، وزيادة المدخول، والإسهام في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة)، وليس من قبيل أهمية النمو في

(*) البريد الإلكتروني: Inas2000inas@yahoo.com.

حد ذاته. إذ يؤكد التقرير أن النمو ليس هدفاً، ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف مكافحة الفقر والتخفيف من شقاء الأفراد والارتقاء بالأمم، هذا مع وجود شرط تواجد سياسات تعمل على عدالة الحصول على الفرص في كل من التعليم والتدريب، والحصول على المواد اللازمة للارتقاء بمستوى المعيشة دخلاً ومكانة في المجتمع، حيث إن التاريخ الإنساني لم يظهر أي سبيل آخر غير النمو لتحقيق هذه الأهداف.

ولقد كان تشكيل لجنة النمو استجابة لما يلي:

ـ إدراك عدم القدرة على تخفيض أعداد الفقراء بمعزل عن النمو الاقتصادي.

ـ الوعي بأن تراكم تجارب النمو الناجحة وغير الناجحة على حد سواء على مدار العشرين عاماً الماضية، تعد مصدراً فريداً للتعلم.

ـ الوعي المتزايد بأن البلدان النامية ـ باستثناء الصين والهند ـ والاقتصاديات سريعة النمو في شرق آسيا، في حاجة إلى إسراع معدلات النمو، حتى تواكب مستوياتُ الدخلِ فيها، مثيلاتِها في البلدان الصناعية، وحتى يحقق العالم توازناً أفضل في توزيع الفرص والثروات.

ويتكون التقرير من عرض عام، وأربعة أجزاء؛ يتناول **الجزء الأول** منها تحقيق معدلات نمو مطردة وعالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويعقبه **الجزء الثاني**، الذي يتناول مكونات السياسات في استراتيجيات النمو، بينما يعرض **الجزء الثالث** تحديات النمو في سياقات قطرية محددة، أما **الجزء الرابع**، فيُفرد مساحة للاتجاهات العالمية الجديدة، وأخيراً **الملحق الإحصائي**: الاقتصاد العالمي والبلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية.

ويقول مايكل سبنس الحائز على جائزة نوبل، ورئيس هذه اللجنة: «ربما تلوح في الأفق للمرة الأولى في التاريخ، فرصة معقولة لتغيير نوعية الحياة، وخلق فرص مبتكرة للغالبية العظمى من البشر؛ ومن هنا، يسعى **تقرير النمو** إلى إطلاق استراتيجيات النمو التي اتبعتها الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة، مع تسليط الضوء على إمكانات النمو الاقتصادي وقدرته على تحسين حياة الناس في مختلف أنحاء العالم، إذ أدى النمو الاقتصادي المحقق إلى تمكين ما يقرب من ثلاثة مليارات نسمة من قطف ثمار النمو والتمتع بمزاياه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك استدلالاً بما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث سجل النمو معدلات مطردة ومرتفعة بما يتجاوز ٧ بالمئة في العام، ولمدة تزيد على ٢٥ عاماً، والذي لم يكن ممكناً في أي فترة من فترات التاريخ الاقتصادي قبل ذلك الوقت، حيث ساعد على هذا النمو الاندماجُ الاقتصادي العالمي، وما أعطاه للدول التي حققت هذه المعدلات المرتفعة من معطيات ساعدتها على تحقيق النمو المنشود.

وعلى هذا، يؤكد التقرير أن هناك إمكانيات لاستفادة ملياري نسمة آخرين من مزايا الاقتصاد العالمي، وإمكانية تكرار تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع في بلدان أخرى لم تنجح بعد في تحقيق هذه المعدلات، مما سيمكنها من تخفيض أعداد الفقراء، وتحسين الفرص الاقتصادية المتاحة، والارتقاء بنوعية حياة المواطنين.

كما أوضح التقرير أنه ليس ثمة حلول

سحرية لخلق النمو الاقتصادي الطويل المدى، المبني على قاعدة الاشتمال القائمة على عدم إقصاء أي فئة من الفئات؛ كما أنه ليس ثمة صيغة عامة أو نموذج موحد للنمو يناسب الجميع ويمكن لصناع السياسة تطبيقه، بل إن التقرير يعرض الإطار الذي يجب أن يساعد واضعي السياسة لخلق استراتيجية نمو خاصة بهم، كما أنه لا يعطي مجموعة كاملة من الأجوبة، لكنه يساعد على الأقل في جعل أصحاب القرار يطرحون أسئلة صحيحة ومناسبة. وعلى هذا، فإنه من واجب واضعي السياسات في البلدان النامية، أن يحددوا المزيج الصحيح والملائم للعناصر الأساسية المكونة للسياسات في بلدانهم.

- ٢ -

وقد قدم التقرير في الجزء الثاني منه مجموعة من السياسات التي يمكن أن تساعد على خلق النمو بمعدلات مرتفعة ولمدة طويلة، والتي كانت نتاجاً لتجارب الدول الثلاث عشرة التي حققت هذا النمو المطرد والمستقر في الوقت ذاته، ولمدة تزيد على ٢٥ عاماً. وتتضمن هذه السياسات **من ناحية** تحقيق مستويات مرتفعة من الادخار، بما يكفي لدعم النفقات الجارية، وكذلك دعم الاستثمار، مؤكداً أن التمويل الأجنبي ليس بديلاً من الادخار المحلي؛ و**من ناحية أخرى** يشدد التقرير على ضرورة تحقيق مستويات مرتفعة من الاستثمار، التي تُعدُّ قيداً وشرطاً على سرعة النمو.

كما يركز على ضرورة الاستثمار في البنية الأساسية، وتنمية رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في كل من الصحة التي تساعد على عدم تدني إنتاجية الأفراد، وكذا التعليم. ويؤكد التقرير عدم الاكتراث بكم التعليم، والذي يقاس عادة بطول سنوات الدراسة أو بتسجيلات أعداد الملتحقين بالتعليم، أو حتى بكم البنية التحتية الموفرة للمدارس؛ بل يشدد على وجوب التركيز على نوعية التعليم، المتمثلة في إتقان المهارات، والتعامل مع التكنولوجيا، مع التركيز على التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية وما بعدها من مراحل التعليم المبكر، إذ إن التقدم التربوي يقاس بنوعية التعليم من حيث الاهتمام بمخرجات التعليم المتمثلة في المعرفة، والقدرات، والمهارات المختلفة، التي تستطيع التعامل مع متطلبات سوق العمل خصوصاً وسط هذا الزخم من التطور التكنولوجي.

كما يشدد التقرير أيضاً على دور التقدم التكنولوجي، والذي يلعب دوراً مهماً في إحداث النمو الاقتصادي، موضحاً أن نمو الإنتاجية عامل مهم لتحقيق استمرارية النمو، إذ أصبحت قيمة المعرفة تتزايد في الاقتصاد العالمي، نظراً إلى اعتماد تقدم الاقتصاديات المتقدمة بشكل رئيسي على الإبداع والتقنيات والأفكار الجديدة، والتي يمكن استيرادها وجلبها من بقية العالم بدلاً من استحداثها (نقل التكنولوجيا)، وذلك من خلال قنوات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر أو التعليم الأجنبي، حيث إن تعلم الشيء أسهل من اختراعه.

هذا وقد عرض التقرير سياسة المنافسة والتغير الهيكلي، موضحاً أن النمو الاقتصادي يقاس بمؤشرات كلية، مثل قياس نمو الأشجار من خلال قياس ارتفاع قمم الأشجار، مؤكداً أن السبب المباشر وراء هذا الارتفاع يكمن في العمل والاهتمام بالجذور وتجديد الأخشاب الميتة والاهتمام المناسب

بمنابت الأشجار؛ وبالمثل، يكون الاهتمام بالتغير الهيكلي في الاقتصاد من خلال عمالة أكثر تعليماً وظهور صناعات جديدة يمكن أن تعجل من عملية النمو، والتي وصفها شومبيتر بالهدم الخلاق (Creative Destruction).

ومن النقطة الآنفة الذكر، ينطلق التقرير إلى سياسة أخرى، وهي الاهتمام بسوق العمل، وما يتعلق بها من سياسات تحقق أهداف التشغيل، والاهتمام بتجهيز العمالة بدلاً من تحفيز الطلب عليها، وكذلك الاهتمام بتدريب العمالة على صناعات التصدير، مؤكداً أن ترقية الموظفين الحكوميين بحسب الأقدمية ـ بدلاً من إيجاد طرق موثوق بها لقياس الأداء ومكافأة هؤلاء الموظفين وترقيتهم ـ تعد من الأفكار السيئة التي تتواجد في الاقتصاديات النامية؛ لذلك وجب الاهتمام بتدريب العمالة. هذا بالإضافة إلى اهتمام التقرير بالهجرة وتكاليفها، ومناقشة التدابير التي يمكن أن تساعد على خلق حركة أكبر للعمالة، إذ إن أهمية النمو ترجع إلى توفير فرص العمل، مؤكداً أن ترجمة النمو إلى فرص عمل تتحدد من خلال هيكل أسواق العمل.

كما اهتم التقرير بسياسة ترويج الصادرات والسياسة الصناعية، من خلال مناقشة مدى صحة أو خطأ ترويج الصادرات من خلال تحفيز الصناعات التصديرية وتحقيق تنوع الصادرات، وكذا الاعتماد على بناء مؤسسي وتعليمي يساعد على الاهتمام بالصادرات الجديدة، مع العمل على تحسين معدلات الإنتاج بكافة الطرق، حيث إن الطلب المحلي لا يعد بديلاً من السوق العالمية الآخذة في التوسع، هذا مع التأكيد أن مدى قدرة دولة ما على التجارة، هو نتيجة لسياساتها المحلية، بقدر ما هو نتيجة لسياسات شركائها التجاريين.

هذا وقد ناقش التقرير ما يتعلق بمعدلات الصرف، وتدفقات رأس المال، وفتح أسواق التمويل أو ما يسمى بعولمة التمويل؛ كما ناقش الاهتمام باستقرار الاقتصاد الكلي، موضحاً أن بيئات الاقتصاد الكلي المستقرة، لا تفضي كلها إلى نمو طويل الأجل، إذ أصبح الاهتمام يتركز على إيجاد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي لضمان بيئة واضحة، تعمل على ضبط معدلات التضخم وتوجيه الأداء المالي، والتي يجب تحديدها من خلال الدروس المستفادة من أزمات العملة والأزمات المصرفية في العقد الماضي، وذلك من أجل الوصول إلى استقرار الاقتصاد الكلي والنمو؛ حيث إن أسوأ الأزمات المالية غالباً ما تكون تلك الأزمات التي لها بعد خارجي يتضمن رأس مال أجنبياً.

وقد يكون أحد أسباب هذه المخاطرة هو عدم سيطرة البلدان على رأس المال في حال عدم وجود ضوابط دقيقة على دخول رأس المال الأجنبي ومحاولة تقليل الأزمات المالية، ومن الجدير بالذكر أنه بات ثمة إجماع من جميع دول العالم على ضرورة الانفتاح أمام تحركات رأس المال فقط في حالة مرحلة نضوج السوق المالية؛ إذ إن السرعة المفرطة في تحركات رأس المال خطر غير ضروري، كما أن البطء المفرط يعمل على رفع تكلفة رأس المال، وبهذا يكون الانفتاح ونضج السوق المالية مرتبطين. كما أشار التقرير إلى وجود طريق لتطوير القطاع المالي، وهو دعوة الشركات المالية الأجنبية للاستثمار في القطاع المالي، لجلب الخبرة للبنوك المحلية، هذا مع ملاحظة أن

المصارف الأجنبية قد تكون رافضة للعمل في اقتصاد نام، حيث إنها لن تستطيع إجراء صفقات ماليّة بحرية كبيرة.

كما عرض التقرير أيضاً سياسة التعمير والتنمية الريفية، موضحاً أن التوسع الحضري عامل مهم في تحديث المجتمع، وكذلك سياسة التنمية الإقليمية التي تحاول تضييق الفجوات عبر المناطق بمرور الوقت، بأن تقرر الحكومة أين يمكن إنشاء بنية أساسية، على أن يعمل هذا التوزيع المكاني على توزيع الفرص بين السكان واستفادتهم من النمو، وعدم إقصاء أي فئة من فئات المجتمع، بالإضافة إلى الاستثمار في المناطق الأقل تقدماً، لجعلها أكثر تنافساً وجذباً للمستثمرين من القطاع الخاص. هذا وقد تابع عرض التقرير سياسة العدالة ومساواة الفرص في الوصول إلى التعليم والصحة وفرص العمل، والعمل على تمكين النساء من التعليم، والتركيز على العقبات التي قد تحول دون ذلك، مشدداً على أهمية إقناع المجتمع بالمكاسب المستقبلية التي تساوي الجهد والادخار، أملاً في أن يقطف الأبناء ثمار هذا النمو مستقبلاً.

هذا وقد أكد التقرير أهمية وجود حكومة راشدة تتمتع بالمصداقية والقدرات المتزايدة، وكسب تأييد مجتمعاتها لما وضع من سياسات أو استراتيجيات دافعة للنمو، من خلال إقناع الشعوب بالفوائد المستقبلة التي تستحق بذل الجهد والادخار والتغيير الجذري للنظام الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى انتقاء الأفكار الجيدة ومناقشتها ونقدها من قبل واضعي السياسة، إذ إن هناك بعض الاقتراحات الخادعة التي يمكن أن تبدو واعدة في أغلب الأحيان..

كما ناقش التقرير ما يتعلق بالبيئة واستخدام الطاقة، وكذا التركيز على عدم إهمال قضايا البيئة في المراحل المبكرة من النمو، بدعوى أنها ترف غير قابل للاحتمال؛ كما ناقش قضايا من بينها دعم الطاقة، واستخدامها، باحثاً كذلك في مجموعة من الاتجاهات العالمية، وتأثيرها في النمو الاقتصادي، بما في ذلك الاحتباس الحراري في العالم.

ـ ٣ ـ

وعلى هذا، نجد أن **تقرير النمو** قد حدد بعض الخصائص والسمات المميزة للاقتصاديات المرتفعة النمو، فضلاً عن إبراز أهمية القيادة وفاعلية نظم الحكم الرشيد، والأمن الاقتصادي، والمنافسة، والسياسات النقدية والمالية العامة السليمة، والاستثمارات العامة في مجالات الصحة والتعليم، وارتفاع الأسعار، وازدياد التفاوت وعدم المساواة في الدخل، وهجرة الأيدي العاملة؛ وذلك من خلال تحديد خمس خصائص مشتركة بين الثلاث عشرة دولة التي حققت نمواً مطرداً ونقلة نوعية في حياة شعوبها (بتسوانا، البرازيل، الصين، هونغ كونغ، إندونسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، مالطا، عُمان، سنغافورة، تايوان، تايلاند، وسوف يلحق بها قريباً كل من الهند وفييتنام)؛ والتي تتسم بصفات تختلف بين هذه الدول، فمنها دول غنية بالموارد الطبيعية (مثل بتسوانا والبرازيل وإندونيسيا وماليزيا وعُمان وتايلاند)، كما إن منها من يتسم بكبر حجم سكانه (كالصين التي تعد أكبر دولة بينها من حيث تعداد السكان الذي يزيد على مليار نسمة، كما تعد مالطا أقلها تعداداً، حيث يبلغ عدد سكانها ٥٠٠,٠٠٠ نسمة)؛ وقد تمكن

كل من هذه الدول من تحقيق ما يلي:

ـ الاستفادة الكاملة من جميع الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي (زيادة الاستثمار الأجنبي ـ زيادة الصادرات ـ الانتفاع من التطور التكنولوجي لرفع كفاءة العنصر البشري).

ـ الحفاظ على الاستقرار على الصعيد الكلي.

ـ تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار والاستثمار.

ـ تخصيص الموارد وتوزيعها وفقاً لقوى السوق.

ـ وجود حكومات راشدة ملتزمة بتحقيق النمو الاقتصادي، مع ضرورة تحقيق العدالة بين فئات المجتمع، من خلال عدم استثناء أي فئة من الفئات، والتأكد من المشاركة في الاستفادة من النمو على أوسع نطاق (التنمية للجميع).

ـ ٤ ـ

واستخلاصاً مما سبق عرضه، نجد أن التقرير يشدد على أن الطلب المحلي لا يعد بديلاً من السوق العالمية الآخذة في التوسع، حيث إن تحقيق استدامة النمو الاقتصادي يتطلب الاستفادة من جميع الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي، في ظل عالم يتزايد فيه طابع العولمة بصورة مستمرة؛ كما يؤكد التقرير أن قوة قطاع التصدير يشكل عنصراً أساسياً في ارتفاع النمو، خصوصاً في المراحل الأولى، وكذا أهمية استيراد الأفكار والتقنيات والمهارات من باقي دول العالم؛ كما يشير إلى زيادة الغموض الذي يكتنف العديد من الأسواق، ويزيد من صعوبة تنظيمها، وهو ما توضحه أزمة الائتمان الحالية المستشرية في الولايات المتحدة وأوروبا. لذا، كان من الواجب أن تتخطى مسؤوليات «المصارف المركزية»، نطاق الاهتمام بالتضخم ومعالجته، إلى التصدي للضوائق الائتمانية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والزيادة المصطنعة في قيمة الأصول، وأسعار الصرف في بعض الحالات، مع التأكيد أن معظم المراقبين يرون أن الاقتصاد العالمي قد تخطى حاجز القدرات المتاحة لإدارته، مما يخلق مخاطر أمام البلدان النامية بصفة خاصة، لأنها الأكثر ضعفاً أمام آثار التوقف المفاجئ لتدفق الائتمان، وحدوث أي تحولات مفاجئة وغير متوقعة في الطلب أو العرض العالميين.

وعلى هذا، وفي ظل تأثير الضائقة الائتمانية في الاقتصاديات المتقدمة، يشدد التقرير أيضاً على أهمية وجود نظام مالي قوي في البلدان النامية، إلى جانب دعوته إلى الإشراف المتأني والرقابة الحريصة على القطاع المصرفي، لمنع البنوك من الإفراط في التوسع في الائتمان، وإلغاء الضوابط المنظمة لرأس المال بما يتسق فقط مع درجة نضوج السوق المالية، وكذلك رصد أوضاع النظام المالي ومتابعة تطوراته، للوقوف على ما قد ينشأ من الضغوط المالية والاختلالات، ومواطن الضعف، لتمكين النظام من العمل في مرحلة مبكرة، على الحد من احتمالات حدوث تعديلات وتغيرات مفاجئة، وللقيام في الوقت المناسب بحشد التدابير اللازمة إزاء الأزمات التي فشل النظام في توقع حدوثها، مثل أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية. ونجد أخيراً من هذا أن البلدان النامية تشارك في تحمل مسؤلية استقرار النظام المالي العالمي ■